مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التغيير السياسي في مصر: دراسة في الموقف الأمريكي
اسم الكاتب: أ.م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1038
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التغيير السياسي في مصر :
دراسة في الموقف الأمريكي

Political change in Egypt: A Study in U.S.A's position

الكلمة المفتاحية : **التغيير السياسي، مصر، الموقف الأمريكي**

Keywords: Political change, Egypt, U.S.A. position

أ.م.د. سداد مولود سبع

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Professor Dr. Sudad Maolood Sabea'a
Center for International Strategic Studies - Baghdad University
E-mail: Sud_star@yahoo.com

ملخص البحث

نالت مصر حصيلة متميزة من ما سمي "بالربيع العربي" الأمر الذي دفع بالعديد للبحث ودراسة طبيعة التغيير ومراحله والضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها القوى الفاعلة على الساحة السياسية في مصر، مع عدم أغفال السبب الحقيقي لهذا التغيير، والذي تشير بعض الدراسات إلى انه كان بدفع خارجي مخطط لهدف منه إعادة هندسة منطقة الشرق الاوسط وفقاً للرؤية الأمريكية. ونظراً لطبيعة العلاقة المميزة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بمصر، كان من الضروري أن يكون الموقف الأمريكي حاضراً في التحولات التي شهدتها مصر منذ ٢٥/ يناير، ولحد الوقت الحاضر. فقد كان الموقف الأمريكي منقسم في داخله أزاء المرحلة الانتقالية الأولى والمرحلة الانتقالية الثانية، أو ما بات يعرف بالثورتين. وهذا الانقسام وصف بالإرباك بإدارة الولايات المتحدة للزمة المصرية لكن مع انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في منتصف ٢٠١٤، وتأييد المملكة العربية السعودية لهذا التغيير دفع الادارة الأمريكية إلى القبول بتلك التغييرات ،لاسيما بعد الاستقرار النسبي التي استطاعت أن تحققه الحكومة الحالية.

المقدمـــــة

بدأ ننطلق من حقيقة علمية باتت ماثلة بشكل واضح في دراسة العلوم السياسية تتمثل في تأثير العامل الخارجي في السياسات العامة للدول، وان كانت هذه الحقيقة مقرة ومعترف بها من قبل مفكري السياسة، لكن من انطلاق الموجة الثالثة من التطور الصناعي مع انتهاء الحرب الباردة، والذي بدأ العالم منذ ذلك التاريخ يشهد طفرات حضارية على المستوى التكنولوجي والذي ينسحب تأثيره على كافة الانشطة (اجتماعياً ، وسياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً). فمنذ اكثر منذ عقدين من الزمن اصبح العالم سريع التأثر بالآخر، ومن ثم فان أي فعل لابد أن يكون محط اهتمام من قبل القوى الدولية، لاسيما تلك المعنية بدوائر اهتمامها، وهذا بدوره ينسحب على الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة علاقتها مع مصر.

فمع انطلاق ما سمي بـــ" الربيع العربي" والتي نالت مصر حصيلة متميزة من هذا "الربيع" دفع العديد للبحث ودراسة طبيعة التغيير ومراحله والضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها القوى الفاعلة على الساحة السياسية في مصر، مع عدم أغفال السبب الحقيقي لهذا التغيير، والذي تشير بعض الدراسات إلى انه كان بدفع خارجي مخطط لهدف منه إعادة هندسة منطقة الشرق الاوسط وفقاً للرؤية الأمريكية. ونظرا لطبيعة العلاقة المميزة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بمصر، كان من الضروري أن يكون الموقف الأمريكي حاضراً في التحولات التي شهدتها مصر منذ ٢٥/ يناير، ولحد الوقت الحاضر.

لذا فان البحث يبحث في إشكالية التدخل الأمريكي في الشأن المصري بعد ٢٥/يناير، والذي هو وثيق الصلة بسياسة الولايات المتحدة أزاء التغييرات التي اجتاحت المنطقة العربية مع مطلع العام ٢٠١١، ويأتي هذا التدخل في ظل تخبط – أن صح التعبير– في سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه منطقة المنطقة العربية، والذي يترافق مع الاشكاليات التي رافقت التغيير في الحالة المصرية، وهنا يمثل التغيير السياسي في مصر المتغير الاصيل والموقف الأمريكي المتغير التابع.

في ضوء إشكالية البحث فان الفرضية تنطلق من" أن استمرار التدخل الأمريكي وطبيعته في الشأن المصري بعد ٢٥/يناير يؤثر سلباً على مسار العملية السياسية في مصر"، لاسيما مع التغيير الذي شهدته السياسة الأمريكية بعد العام ٢٠١١ تجاه مصر بعد أن كانت تسير بخطى منسجمة إلى حدا مع صانع القرار المصري. واستجابة لإشكالية البحث والفرضية فقد تم تقسيم البحث إلى مدخل تمهيدي تناول الادراك المصري في الاستراتيجية الأمريكية، والمطلب الاول سيبحث في التغيير السياسي في مصر وبمرحلتيه الأولى والثانية، والمطلب الثاني يبحث في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التغير السياسي في مصر.

مدخل تمهيدي: مصر في الادراك الاستراتيجي الأمريكي

كانت مصر دائماً، في زمن الاضطراب أو السلم، الدولة الرئيسية في استراتيجيتها القوى الكبرى التي تبحث عن مدخل إلى الشرق الاوسط، أو شمال أفريقيا أو افريقيا بوجه عام فلا يمكن لأي قوة عظمى تسعى إلى التأثير في هذه المنطقة المعقدة أن تستغني عن مصر بدورها الثقافي وموقعها الجغرافي وعدد سكانها الكبيرة. والولايات المتحدة الأمريكية ليست استثناء بين تلك القوى، فهي المسار المحوري الذي يربط المشرق العربي (سوريا، فلسطين، لبنان، العراق)مع دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) وهذا ما اظهرته حرب الخليج الثانية، فقد كان دورها في الحفاظ على الأمن الاقليمي مركزي بالنسبة للتدابير الامنية الأمريكية في المنطقة[1]. كذلك فان مصر دولة تمتاز بموقعها في قلب العالم العربي، وواسطة العالم الاسلامي، وهي تجمع اطراف متعددة مما جعلها سيدة الحلول الوسطى، وهي الدولة العربية القادرة على مناظرة دول الجوار، وهي الاقدر بين الدول العربية على الانطلاق إلى المجال العالمي وهي بوتقة العالم العربي، والاقرب للجميع. كما انها تمتلك مكانة إقليمية، التي تتحدد بمعيار القوة الشاملة والتي تحوزها الدولة إذا ما امتلكت إمكانيات بشرية، وإمكانات علمية، وإمكانات سياسية، وإمكانات اقتصادية، وإمكانات عسكرية. ومصر تملك أغلب هذه المقومات، وان كانت تعاني من ترنح اقتصادي. فضلا عن أن المكانة الاقليمية تستند للإرادة

السياسية والرؤية الشاملة الثاقبة في الادارة الاستراتيجية، ومصر تنتج دائماً دوراً متجدداً ورائداً قادر على طرح المبادرة، وايجاد الحلول للازمات الكبرى في الاقليم، أو محاولة تهدئة الازمات[٢] هذه نقطة.

النقطة الاخرى تكمن في النظام الاقتصادي المصري الذي يتسم بالتبعية، بل تعد أحد القسمات الرئيسية للاقتصاد منذ ادماجه بالتقسيم الدولي للعمل ووقوعه في إطار الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية للعالم الرأسمالي الاكثر تقدماً[٣]. الأمر الذي يفضي بالضرورة إلى حاجة مصر إلى علاقات متميزة مع الدول الرأسمالية، هذا إلى جانب عدم امتلاك مصر قدر كبير من الطاقة الصلبة (ثروات طبيعية وتكنولوجية)، الا انها تمتلك بالمقابل احتياطيا غير محدود من الطاقة اللينة soft power، والمقصود هنا التاريخ الثقافي. فمصر تمتلك تراثاً ثقافياً يتردد صداهما في كل انحاء العالم العربي. فقد وقفت القاهرة، ومنذ زمن طويل، في قيادة العالمين العربي والاسلامي؛ لكونها منبع للمعرفة والدراسات الدينية، والقانون، وتخريج العديد من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في مصر. ومن ثم تأدلج العديد من خريجيها بالأيديولوجية المصرية القومية العربية. بالمقابل فان الولايات المتحدة بما تمتلكه من قدر كبير من الطاقة الصلبة التي هي ضرورية، ولكنها في الوقت نفسه، كانت في سبعينيات القرن الماضي، مرفوضة من العالمين العربي والاسلامي؛ ولكي تكون مقبولة يجب أن تعول كثيراً على قدرة القاهرة على تسويق الجوانب الايجابية في دورها في العالمين العربي والاسلامي[٤].

وللبرهنة على هذا الرأي، فان الولايات المتحدة الأمريكية عدت القاهرة مفتاحاً لدخول الشرق الأوسط بان مدة ترنح فيها الوفاق الدولي بعد هزيمة الأمريكان في فيتنام ودخل على أعتاب الحرب الباردة الثانية، بل أن مصر لعبيت دوراً ملموساً في تحقيق التحولات الدولية التي أدت إلى انتصار المعسكر الغربي من خلال سياساتها في الشرق الاوسط، وفي القرن الافريقي، وفي افغانستان. كذلك فان مصر– فضلاً عن مصالحها الخاصة والجوهرية – وقفت إلى جانب الولايات المتحدة في حماية تدفق النفط ووقفت بمواجهة النظام العراقي السابق أبان حرب الخليج الثانية، حيث شكلت قمة التحالف السياسي والعسكري

بين البلدين. وسبقت مصر هذا التحالف بانعطافه مهمة في تأثيراتها على الاستراتيجية الأمريكية، تمثلت بمعاهدات "السلام" المصرية الاسرائيلية، التي أوجدت أول فرصة حقيقية للقبول بإسرائيل وصبت بالمحصلة بمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة "الشرق الاوسط"(٥).

ومع انفراط عقد النظام الاقليمي العربي في العام ١٩٩١، عقب حرب الخليج الثانية ازدادت أهمية مصر بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية وعلى مختلف الصعد، وتحديداً على الجانب الأمني يذكر ديك شيني في (١٩٩١/٦/٣) "أهمية أن تلعب مصر دوراً رئيسياً بالنسبة لقضايا الأمن بصفة عامة، وعلى نطاق الشرق الاوسط"(٦). والهدف من هذا الدور كان يرتكز على مكافحة العناصر المناوئة للوجود الأمريكي، بذريعة حماية المنطقة من الارهاب، أو محاولة احلال "السلام" مع اسرائيل بعد زج اغلب البلدان العربية إلى مؤتمر مدريد "للسلام" العربي الاسرائيلي في (١٩٩١/١٠/٢٣). والهدف من كل هذه إعادة هندسة المنطقة وفقاً للرؤية الأمريكية، لاسيما بعد اختلال ميزان القوى الاقليمي لغير صالح العرب(٧). مارست خلاله مصر دور الوسيط في مفاوضات التسوية بين اسرائيل والعرب، وغالباً ما تم عقد هذه الاجتماعات بالأراضي المصرية وتحت رعايتها. وانتقلت فيما بعد للقيام بإقامة المؤتمرات والدعوات لمكافحة المد الاصولي الذي بدأ يستشري بالمنطقة العربية والعالم الاسلامي مع إطلالة الالفية الثالثة(٨). لذا فان مصر ظلت طيلت سنوات ركناً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية لكونها البوابة التي تم من خلالها الولوج للمنطقة العربية، والحليف القوي بقدراتها وامكانياتها الشعبية والسياسية، الأمر الذي يفسر تخصيص الولايات المتحدة الأمريكية لمعونات سنوية لمصر، وتلك المعونات خصصتها الخزينة الأمريكية لإسرائيل ومصر وبشكل سنوي لضمان الحفاظ على اركان النظم السياسية فيهما.

المطلب الاول: التغيير السياسي في مصر بعد ٢٥/ يناير

قطعت عملية التغيير السياسي لما بعد٢٥/يناير خطوات يمكن عدها بالمنتظمة، فخلال ثلاثين شهراً انطلقت حركتان احتجاجيتان، أو ما اطلق عليه بالثورتين، كان للشارع المصري – في العلن – حضوراً سياسياً وتأثيراً كبير على مجريات الامور، كطرف أول في المعادلة، استطاع أن يصنع تغيرين خلالهما، والطرف الثاني هم الساسة المنقسمون بين تيار علماني وتيار إسلامي وهم الاعب الخفي / والمعلن في معادلة التغير السياسي المصري. هذا يشير إلى انفراد مصر بمميزات أبرزها يقظة النخبة وشحذها للهمم عبر تواصلها المباشر مع الجماهير، وهذا بدوره لن يتم ما لم يكن هنالك شبكة تواصل مع المجتمع، وحين تنضم القاعدة الشعبية إلى ما تراه النخبة أو تقدره يحدث عند ذاك التحول والتغيير المطلوب، وهذا ما حصل في مصر. حتى وان لم يكن هنالك توحيد وانسجام في آراء تلك الجماهير بل الدافع يكمن في تحقيق الأهداف قصيرة المدى، التي تمثلت بإسقاط نظام مبارك. وبتحقيقها يتم الانتقال إلى تحقيق مرحلة الاستقرار السياسي والذي كان يعد بمثابة وصفة سحرية أطلقها اصحاب الثورة المضادة[٩]؛ للظفر من القادة الجدد وأسقاطهم، وفي المرتين كان الدور الاكبر للجماهير الشعبية في الحكم بإخفاق تلك التجربة.

لأجل الوقوف وتحليل السبب وراء تلك الشعارات التي رفعها المصريون منذ انطلاق حركاتهم الاحتجاجية في ٢٥/يناير/٢٠١١، فان البحث يقودنا لأسباب سياسية، أبرزها[١٠]:

١) قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٨١.

٢) التعديلات الدستورية المتتالية التي أدت إلى خنق الحياة السياسية.

٣) الشبكة الامنية المكونة من أكثر من مليون ونصف المليون من العاملين فيها لمراقبة معارضي الرأي ومنتقدي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على بذور التمرد.

٤) الفساد المستشري في كافة مرافق الدولة، وعموم المدن المصرية، والذي اصبح كآلية لتوزيع المنافع على المنتفعين، وشراء الولاءات، والحد من المحاسبة والمسألة؛ ما أفضى بدوره إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل انحاء مصر.

كذلك كان النظام يعاني من ازمة بنيوية داخل النظام السياسي المصري التي ترافقت مع التعديلات الدستورية للمادة ٧٦ من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية، لتصبح بالاقتراع السري المباشر. وقد حمل هذا التعديل العديد من القيود على مرشحي الاحزاب، وقيوداً أشد على المرشحين المستقلين. وقد أفرغ هذا المشروع من هدفه الحقيقي. الأمر الذي دفع إلى تعديل هذه المادة مرة أخرى، ضمن مشروع تعديل قدم من قبل الرئيس السابق حسني مبارك في (٢٦/كانون الاول/٢٠٠٦). إلا أن ما تم تعديله عمق الازمات البنيوية للنظام المصري وضاعف من الاحتقان السياسي والاجتماعي؛ لطبيعة التعديلات التي كانت تمهد لتوريث السلطة[١١]. وكان الاختناق السياسي الداخلي سبباً آخر في ازدياد الأزمة داخل النظام السياسي، عبر جعل أجهزة الأمن (امن الدولة) القوة الضاربة على رؤوس المصريين، وهذا لن يتم دون السيطرة على وسائل الاعلام لتكميم الافواه. وحتى عندما حاول النظام المصري من اصلاح نظامه السياسي، كانت تلك السياسات تصدر من الحزب الحاكم ولم تكن تشاركيه بين الاحزاب المشاركة في الحكومة، وبين احزاب المعارضة، ومن ثم فان عملية الاصلاح لم تكن حقيقية، بل كانت شكلية.

وبالانتقال إلى السياسة الاقتصادية، فقد كان للجانب السياسي تأثير في تقويض الاصلاح الاقتصادي، إذ جُرد برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي طبقه الرئيس السابق حسني مبارك، الذي حظي بتأييد من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، من مصداقيته. فقد كان يهدف إلى مساعدة الاقتصاد المصري على النهوض، وتحويله نحو منظومة السوق الحرة التي تؤمن بيئة مواتية للاستثمارات الاجنبية ومندمجة في الاقتصاد العالمي. وساعدت الاصلاحات الليبرالية الجديدة التي طبقها الحزب الوطني الديمقراطي على تحقيق معدل نمو مطرد في اجمالي الناتج المحلي بلغ ٧% بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. لكن الاصلاح الاقتصادي تم افراغه من محتواه والالتفاف عليه من قبل طبقة رجال الاعمال غير التريهين والمرتبطين بالنخبة الحاكمة، عبر وسائل عدة منها اقتطاع أراض تابعة للدولة لتنفيذ مشاريع خاصة عليها، ومنح قروض ميسرة للنخبة الحاكمة، وافادة اقطاب النظام من صفقات تفصيلية جداً في مجال

خصخصة الصناعات الحكومي. واظهر التدافع غير اللائق للحصول على ترشيح الحزب الوطني الديمقراطي للانتخابات التشريعية ف ١٠/ تشرين الثاني /٢٠١٠ أن الحزب الحاكم بات يعد طريقاً اكيداً لجمع الثروات. بالمقابل كان ارتفاع البطالة يشهد ازدياداً مضطرداً، وغلاء المعيشة، الذي انعكس على ازدياد حدة التفاوت الطبقي وسوء توزيع المنافع المادية القادمة من سياسات الاصلاح الاقتصادية[١٢].

وجاءت البيئة الإقليمية ممثلة بالثورة التونسية التي انطلقت مع نهاية العام ٢٠١٠ كدافع مشجع على الاحتجاج ضد النظام. إذ استطاع التونسيون اسقاط نظام بن علي، على الرغم من قوة وجبروت نظامه. الأمر الذي شجع المصريين على الاحتجاج على نظامهم الحاكم، فانطلقت على أثرها حركات احتجاجية بدأت من القاهرة، والاسكندرية، والسويس، ومن ثم انتقلت إلى الاسماعيلية، واسوان، وبورسعيد لتنتقل إلى اغلب مناطق مصر. وامتازت هذه الحركة بالسلمية والطابع الشعبي، ولم تكن بدافع أو تنسيق من قبل الاحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني ولا بتشجيع من جماعة الاخوان المسلمين. بل كان محركها الاساس الشباب والاعلام، فقد دعمت وسائل الاعلام الافتراضية والشبكات الاجتماعية تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال الاستخدام البارع لشبكة الانترنيت والمدونات واليوتيوب والفيس بوك وتويتر، ونجحت في تحشيد اعداد كبيرة من المحتجين ركزت مطالبهم على: العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والحرية والكرامة[١٣].

وكان لاتساع حجم الحركات الاحتجاجية وعجز النظام عن ايقافها لجأ الرئيس السابق حسني مبارك إلى تكليف اللواء عمر سليمان لشغل منصب نائب الرئيس (الذي ظل شاغراً منذ تولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم في محاولة لامتصاص حالة الغضب الشعبي) لإدارة البلاد للمرحلة الانتقالية، وكلف الفريق احمد شفيق برئاسة الحكومة. ورفض المحتجون تلك التعديلات، وفي محاولة اخيرة اصدر مبارك القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ في ٨/شباط تضمن تشكيل لجنة دراسة اقتراح تعديل بعض الاحكام الدستورية والتشريعية، وفي اليوم ذاته اعلن نائبه عمر سليمان عن خارطة طريق لانتقال سلمي للسلطة في ١٤/تشرين الاول، القادم

– موعد الانتخابات الرئاسية – واعلن الرئيس السابق عدم ترشحه هو ونجله لولاية جديدة في الانتخابات المقرر لها في خريف ٢٠١١. لكن رفض المحتجين تلك التعديلات ودخلوا في رهان مع الوقت مع الرئيس مبارك، وجاء موقف الجيش المصري ليضع حداً لتلك الازمة بوقوفه مع المحتجين، وهو ما دفع مبارك ليعلن قرار تنحيه في يوم الجمعة المصادف (١١/شباط/٢٠١١) وكلف القيادة العامة للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. وتم تعيين المشير محمد حسين طنطاوي كرئيس للمجلس الاعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، وبناءً على هذا التكليف اصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة القرارات الاتية[١٤]:

١) تعطيل العمل بالدستور.

٢) تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر، تنتهي بانتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.

٣) تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة تمثيل مصر امام كافة الجهات في الداخل والخارج.

٤) حل مجلسي الشعب والشورى.

٥) يتولى المجلس اصدار مراسم بقوانين خلال المدة الانتقالية.

٦) تشكيل لجنة تعديل بعض مواد الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليها من قبل الشعب.

٧) تكليف حكومة الدكتور احمد محمد شفيق بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة.

٨) اجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

٩) تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

شرع المجلس الاعلى للقوات المسلحة سريعاً بإرساء اركان المرحلة الانتقالية، إذ سارع إلى تشكيل لجنة تعديل الدستور، اتفق على تعديل بعض المواد الدستورية التي ارتبطت بالإحكام الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريق ديمقراطي نزيه ،سواء في اختيار المجلسان النيابيان أو رئاسة الجمهورية. وتم الاستفتاء على التعديلات الدستورية بتاريخ (١٩/آذار/ مارس ٢٠١١)، وصوت لصالح التعديلات (٧٧,٢) بالمائة من المصوتين، وصوت ٢٢,٨ بالمائة ضد التعديلات[١٥]. وكلف المجلس العسكري للقوات المسلحة

الدكتور عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة في آذار/مارس ٢٠١١، بعد تقديم الفريق أحمد شفيق استقالته في الثالث من شهر آذار/مارس ٢٠١١؛ على أثر تصاعد الضغوط من ساحة التحرير على إقالته لكونه من تركة النظام السابق وفاقد للشرعية[١٦].

لم تحظ مصر خلال تلك المدة بالاستقرار السياسي فموجات الاحتجاج كانت تنطلق إما اعتراضاً على نتائج الاستفتاء، أو المطالبة بتوفير الأمن، وتوفير فرص عمل، وايجاد حل للركود الاقتصادي الذي اجتاح مصر بعد اسقاط نظام مبارك. وكانت الطبقات المسحوقة قد تأثرت كثيراً في هذا التغيير، إلا أن ما أريد إثارته حالة عدم الاستقرار ،لاسيما في ظل استمرار المظاهرات وازديادها في أيلول /٢٠١١، الأمر الذي دفع المجلس العسكري إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ حتى منتصف عام ٢٠١٢[١٧] . وهو ما أثار خشية العديد من القوى السياسية من استمرار حكم العسكر. وتلك المخاوف تبددت مع تنظيم الانتخابات البرلمانية خلال يومي ٢٨ تشرين الثاني و٥ كانون الأول ٢٠١١، وكانت حصيلة النتائج سيطرة حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور الإسلاميين على حوالي ثلثي مقاعد البرلمان. حصل حزب الحرية والعدالة على ٤٣,٣% من الاصوات، أي ما يعادل ٢٢٥ مقعداً من أصل ٤٨٩ مقعداً، وحل حزب النور ثانياً بنسبة ٢١,٨% أي ما يعادل ١٠٩ مقعداً. دفع الفوز الكاسح للإسلاميين إلى الاعتقاد الخاطئ بكونها تستطيع تحدي النظام من دون اللجوء إلى اشراك القوى السياسية الاخرى، كحزب الوفد الذي حصل ٤١ مقعداً، والكتلة المصرية ٣٤مقعداً، واللذان ينتميان إلى التيار العلماني ولهم حلفاء في اوساط الاقباط والعلمانيين والحركات النسوية؛ وهو ما أدى إلى عزلتهم وتفوق الجيش عليهم، عندما قام الجيش وحلفاؤه في يوم ١٤/حزيران/٢٠١٢، بإضعاف البرلمان، بعد اصدار مرسوم قضائي، ألغت بموجبه المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمته، على الرغم من أن المحكمة اقرت في حكمها بان الثلث فقط من اعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي . وبدلاً من أن تلغي المحكمة الثلث لجأت إلى الغاء البرلمان بأكمله. وكان هذا دليلاً على اصرار المؤسسة العسكرية على البقاء كصمام امان امام أي تحدي حقيقي يواجهه الاستقرار السياسي في مصر. ومع اقتراب

الانتخابات الرئاسية عملت المؤسسة العسكرية على التحرك لإبعاد ثلاثة مرشحين بارزين بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية في ١٤/نيسان/٢٠١٢، لكونهم لم يستوفوا شروط الترشيح، وهم خيرت الشاطر وعمر سليمان وحازم صلاح أبو اسماعيل. ويعد خيرت الشاطر استراتيجياً وخبيراً مالياً مرموقاً في صفوف الاخوان المسلمين، أما حازم صلاح ابو اسماعيل فيمثل القوى الاسلامية المتشددة، في حين عد عمر سليمان لكونه نائب للرئيس السابق ورئيساً للمخابرات المصرية – وكان هذا الاستبعاد ينم عن رؤية المؤسسة العسكرية للمستقبل السياسي لمصر بعد التغيير السياسي، وهذا ما أثبتته الاحداث اللاحقة – وبعد هذه التغييرات السياسية، انتقلت مسؤولية الحكومة إلى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء، واوكل اليها تنظيم الانتخابات التي تمت في يومي (١٦–١٧/حزيران/٢٠١٢). واعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي، مرشحاً عن الاخوان المسلمين، وذلك لحصوله على نسبة ٥١,٧% من الاصوات، متفوقاً على احمد شفيق الذي حصل على ٤٨%من الاصوات. ومع الأهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، فأن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من السلطة[١٨]؛ على الرغم من المصريين انتفضوا في ٢٥/ يناير ضد السلطة النخبوية.

تلك الانتخابات اوضحت حدة الانقسامات العميقة على المستوى السياسي، وانعكس هذا الانقسام على زيادة حدة استقطاب المجتمعي، فحوالي نصف الشعب المصري صوت لصالح تغيير النظام عبر التصويت للإسلامين، والنصف الآخر صوت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم من خلال التصويت لأحمد شفيق. ومن هنا يمكن تفسير مجريات الاحداث التي جرت لاحقاً في مصر، لاسيما مع السياسات التي شرع الرئيس محمد مرسي السابق في تطبيقاها، في محاولة استعادة زمام المبادرة فيها عبر محاولته تحجيم المؤسسة العسكرية ودورها السياسي عبر إقالة المشير محمد طنطاوي، ومارس الدور نفسه مستهدفاً مؤسسة القضاء[١٩].سياسات التغيير المتسرعة في دولة بحجم مصر كانت وبالاً على حكم الاخوان؛ والذي ساعد بمجمله على تأليب الرأي العام ضدها.

ولم يقف الأمر عند تلك الاجراءات بل تلاها تقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام ٢٠١٢، والذي تم اصداره في ٨تموز/ يوليو٢٠١٣ ليزيد حدة الصراعات السياسية والأيديولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل "الجمعية التأسيسية" المنتخبة. على الرغم من أن نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين الذين شاركوا في التصويت، علماً أن هنالك العديد ممن لهم حق التصويت عزفوا عن المشاركة، بمعنى أن نتائج التصويت على الدستور مماثلة لنتائج التصويت على اختيار رئيس الجمهورية. وهذا بالضرورة يفسر استمرار حالة الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد اقرار الدستور الجديد؛ فأن أغلب القوى السياسية التي تتنافس على المشهد السياسي المصري لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها، بل ركزت على هوية مَن يكتب الدستور[٢٠]. وعلى أثرها استمرت الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام ٢٠١٣، وقد تصاعدت في حزيران ٢٠١٣ بسبب تعيين الرئيس محمد مرسي إسلامياً متهماً بالتورط في مذبحة الاقصر لرئاسة المحافظة، وبلغت ذروتها في مظاهرات حاشدة بدأت في ٣٠ حزيران، انتقد خلالها المتظاهرين سوء إدارة البلاد خلال مدة حكم الرئيس محمد مرسي وطالبوه بالرحيل. الأمر الذي شجع المعارضة على الائتلاف ضد الرئيس مرسي وتشكيل حركة تمرد جمعت ٢٢ مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله. وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل، وقد حذر الجيش مرسي إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة "خارطة الطريق السياسية" التي كان يتوقع فيها أبعاد الرئيس مرسي من منصبه. لكن اصرار مرسي على البقاء دفعه إلى إلقاء خطاباً في ٢ تموز مشدداً على أنه الرئيس الشرعي. ما أعطى المبرر للجيش للتدخل في إزاحة الرئيس محمد مرسي من مكانه، من خلال توجيه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي خطاباً عبر التلفاز يعلن فيه قيادة الشعب، وينحي مرسي من مكانه في ٣/تموز/٢٠١٣[٢١].

وعند إعادة مسيرة التغيير السياسي منذ تولي الرئيس محمد مرسي السلطة نرى بأنها كانت تسير في خط سياسي مرفوض ومثار شك وتخوف من قبل أغلب القوى السياسية عبر فتح معارك ضد مؤسسات الدولة، ولاسيما القضاء والشرطة والاعلام، وكانت هناك معركة

مكتومة بينه وبين القوات المسلحة. الأمر الذي يفسر تدخل الجيش مخافة اندلاع حرب أهلية، ومن ثم كان قرار ابعاد الاخوان متوقعاً للأسباب التالية[٢٢]:

١) الخروج على خط الثورة ومطالب الثوار عبر التضييق على الحريات العامة، وتهديد الوحدة الوطنية والعيش المشترك، وارسال شعور للجماهير بأن الجماعة فوق الشعب، وهذا ما رفضه العلمانيون والاقباط واعتبروه إهانة للمواطن.

٢) تراجع الاقتصاد بمعدلات مرتفعة، حيث ازدادت معدلات التضخم والبطالة وارتفاع الاسعار بمستوى غير مسبوق، مقابل ارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر، فيما ارتفع حجم الدين الخارجي لمصر خلال السنة التي حكم فيها مرسي بنسبة ٢٥,٦% مع نهاية شهر يونيو ٢٠١٣، ليصل إلى ٤٣ مليار دولار أمريكي، مقارنة بحجم الدين في الشهور التي سبقت حكمه، الذي بلغ ٣٤,٤% مليار. ويعزى الزيادة الكبيرة في حجم الدين الخارجي إلى اعتماد مرسي على القروض الخارجية من الدول الداعمة للحكومة.

٣) استمرار غياب الأمن، وعدم تحديد وظيفة أمنية للشرطة مختلفة عن تلك التي كانت متبعة أيام مبارك، كذلك لم يتم الاستجابة لمطالب الجماهير الخاصة بتطهير أجهزة الأمن من الفاسدين.

٤) التسبب في إحداث انقسام وشرخ اجتماعي خطير وللمرة الأولى في تاريخ مصر.

٥) تعريض الأمن القومي المصري للخطر، وهو الذي ظهر في معالجة أزمة "سد النهضة" الاثيوبي، وتبني مواقف حيال الأزمة السورية من دون تنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، بما يفتح أمام تورط البلاد في صراع خارجي في وقت خطير يتهدد الداخل المصري.

وعليه فأن ما جرى في مصر في ٣/تموز/٢٠١٣ أثار جدلاً بين من يراها انقلاباً عسكرياً على رئيس شرعي منتخب، ومن يرى فيها ثورة شعبية ضد رئيس فقد شرعيته. لكن افضل من وصفها الباحث العراقي عبد الحسين شعبان عندما قال عنها: "انها ليست ثورة تامة

ولا انقلاباً عسكرياً تاماً، وإنما تقع في مترلة بين المترلتين"[٢٣]. لكون كل قوى سياسية لها مبرراتها.

هنا انتقل المصريون إلى المرحلة الانتقالية الثانية التي تمثلت بعودة زمام المبادرة بيد المؤسسة العسكرية لحين اجراء الانتخابات الرئاسية. كانت أولى قرارتها وقف العمل بالدستور الصادر في ٨ تموز٢٠١٣، واعلان حالة الطوارئ، وايقاف عمل الجماعة وعدها جماعة محظورة، واعتقال اغلب قادتها ومحاكمتهم، ولم يسلم الرئيس المخلوع محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع من الاعتقال، والذي حكم على هذا الأخير بالسجن المؤبد في تموز/٢٠١٤، كذلك اغلقت جميع مكاتبها. هذ التغيير السريع ووسيلة التعامل مع الجماعة شكل صدمة لقادة الجماعة ولجماهيرها، ودفعهم للاعتصام في ميدان رابعة في القاهرة كرد فعل على الاعتصامات المؤيدة للجيش في ميدان التحرير. وعلى الرغم من نجاح الجيش في فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة، إلا أن ذلك لم يمنع مؤيدي الجماعة من التنازل عن حقهم في استرداد السلطة عبر وسائل مختلفة البعض ظاهرة للعيان والبعض الاخر غير مرئي (وهو ذات الاسلوب الذي لطالما ظلت الجماعة تعتمده في الحفاظ على ديمومتها)، لاسيما وأن طريقة الجيش في التعامل مع الجماعة لم يسبق أن تعاملت أي حكومة مصرية بهذا العنف، حتى في أيام الخمسينيات عندما ضيق على الجماعة. وهذا يفتح الباب واسعاً أمام تغيير سياسي في هيكلة الخارطة السياسية والحزبية في مصر، لاسيما مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو/٢٠١٤ وافرزت فوز الرئيس السيسي، ودخلت مصر عهداً جديداً في تأريخها المعاصر يتطلع فيه إلى عودة مكانة مصر في المنطقة العربية والاقليم[٢٤]. ومعها بدأت الساحة السياسية تشهد تراجع بمظاهر التأزم عبر تقويض الحركات الاحتجاجية للجماعة، على الرغم من بعض اعمال العنف المتفرقة بين الحين والاخر. وبدأت بوادر الاستقرار السياسي تلوح للأفق، بعد تجاوز الازمة السياسية مع انتخاب الرئيس السيسي الذي سارع إلى تحسين الوضع الاقتصادي بمحاولة التخفيف من معانات محدودي الدخل بتوفير قروض ميسرة. واستطاع الرئيس السيسي تجاوز الازمة السياسية والاقتصادية الخانقة من خلال الدعم الذي حظي به الرئيس

السيسي من قبل اغلب بلدان الخليج العربي، بل دعا العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله إلى عقد مؤتمر اصدقاء مصر لدعمها حتى تتجاوز ازمتها الاقتصادية، وتوج ذلك الدعم بزيارة الملك عبدالله القاهرة مقدماً التهنئة للرئيس المنتخب، في لقاء "قمة الطائرة"، ثم الدعم الافريقي السياسي الكبير بعد عودة مصر لنشاطاتها داخل لاتحاد الافريقي، عقب تجميد عضويتها لمدة تزيد على العام بعد احداث ٣٠يونيو، توجت هذه العودة بمشاركة الرئيس المصري في اجتماعات القمة الافريقية الثالثة والعشرون في "مالابو" بغينيا الاستوائية في ٢٦يونيو ٢٠١٤. عكس الرئيس السيسي منذ اللحظات الأولى لتولية إدارة مصر رؤية جديدة لعلاقات مصر العربية والاقليمية[٢٥]. عبر الانفتاح على افريقيا لتجاوز سياسات نظام حسني مبارك التي ابتعدت كثيراً عن محيطها الافريقي، والهدف الأهم من السياسة الجديدة محاولة لتوصل لاتفاق حول سد النهضة الاثيوبي، المشكلة الاكثر خطورة على الأمن المائي المصري وتكللت تلك الرؤية بزيارة الرئيس السيسي لإثيوبيا في مطلع العام ٢٠١٥.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من التغيير السياسي في مصر

يثير البحث بالموقف الأمريكي من التغيير في مصر بالإرباك لعدم الوضوح التام في السياسية الأمريكية أزاء مصر، وهذا متاتي من عدم استقرار المشهد السياسي في الحالة المصرية بعد ٢٥/ يناير/٢٠١١، الذي ينعكس بدوره على تغيير الموقف الأمريكية بالتزامن مع الموقف الآني للتغيرات على الساحة المصرية. لكن الركيزة الثابتة في تحليل علاقة أمريكا بالتغييرات التي جرت بمصر كانت محكومة بالدافع البراغماتي.

فبعد التدهور في العلاقات المصرية الأمريكية في عهد جورج بوش (الابن) شهدت العلاقات المصرية – الأمريكية تحسنا ملحوظا عند تولي إدارة باراك اوباما السلطة في العام ٢٠٠٨، دام حتى انطلاق الحركات الاحتجاجية في ٢٥/يناير٢٠١١، دشنت تلك الاحداث مرحلة أخرى من تلك العلاقة وصفت من قبل البعض بالغموض على أفضل تقدير، إذ يتباين المراقبون في تحليلها. فبينما كان التحسن في بداية عهد اوباما كان بسبب التخلي عن الاصلاح

الحقيقي والديمقراطية لتنفيذ أهداف أخرى، إذا بإدارة اوباما تضخ ملايين الدولارات بعد التغيير تحت مسمى "الديمقراطية"(٢٦).

والمتتبع لمسار الاحداث في مصر يرى طبيعة التغيير بالوقف الأمريكي، ففي البدء لم تكن الولايات المتحدة براغبة بالتخلي عن مبارك، فمع انطلاق البدايات الأولى للحركات الاحتجاجية، اطلقت هيلاري كلينتون تصريحها الشهير الذي ذكرت فيه "أن نظام مبارك مستقر"، وأنه "يبحث عن طرق للاستجابة للمطالب المشروعة للشعب المصري". وفي اليوم الذي تلاها خرجت هيلاري كلنتون لتقول "أن مصر شريك مهم لأمريكا، وأن على الحكومة المصرية أن تدخل اصلاحات مهمة. ثم يخرج نائب الرئيس الأمريكي بايدن ليقول أن "مبارك ليس دكتاتوراً" وأنه صديق للولايات المتحدة. وكان الأمريكان لا يؤمنون كثيراً بفكرة التغيير خشية خروج حلفائهم ووصول قوة أخر جديدة، والحل في تلك المرحلة كان نقل السلطة لعمر سليمان الذي كان يتولى منصب نائب الرئيس، وخلالها بدأت الولايات المتحدة التحدث عن "الانتقال السلمي للسلطة" والتي كانت تشير في حينها إلى نقلها لعمر سليمان. لكن تحت تأثير وطأة ما جرى في ٢٥/يناير وجدت الادارة الأمريكية نفسها تعاود لفكرة دعم الديمقراطية وضخ الاموال لأجل ايجاد موطيء نفوذ تحت مسمى "دعم الديمقراطية الوليدة". لكن مع تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة الحكم، تدهورت العلاقات بين الجانبين في ديسمبر٢٠١١ بعد قضية التحقيق مع ٤٣ شخصاً، منهم ١٦ أمريكياً من منظمات عدة منها أربع منظمات أمريكية، هي المعهد الديمقراطي، والمعهد الجمهوري، وبيت الحرية والمركز الدولي للصحافيين بحسبانها تعمل في مصر دون ترخيص وكانت تحصل على تمويلها من برنامج مبني، منع على أثرها عدد من الأمريكيين من السفر ولجأ بعضهم للسفارة، وخلقت تلك القضية أزمة بين البلدين، إذ رأى الأمريكان أن مصر تعتدي على منظمات غير حكومية. أما مصر فترى أن المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري الامريكيين ليسا منظمة حكومية؛ كون المنظمة غير الحكومية لا يكون تمويلها حكومياً ولا تكون تابعة لحزب سياسي(٢٧). وقد انعكس هذا التوتر في العلاقة بين البلدين من خلال تصعيد اعلامي وسياسي من قبل الأمريكان ، الذي برز بتهديد

وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلنتون (في مؤتمر الأمن في المانيا) بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية عن نصر، والتي تقدر بـــ١,٣مليار دولار. وقد سبقت تلك التحذيرات تحذيرات مسؤولين كبار في مجلس الشيوخ بوقف كل اشكال المعونة الأمريكية لمصر. وبسبب التوتر الأمريكي من سياسة مصر أزاء تلك الازمة، فقد ألغى الوفد العسكري المصري اجتماعا كان مقرر مع عدد من اعضاء مجلس الشيوخ وبشكل مفاجئ. وقد تصدرت هذه القضية كافة المحادثات بين مسئولين امريكيين زاروا القاهرة خلال شهر فبراير ومارس/٢٠١٢ واعضاء المجلس العسكري الحاكم في مصر، واعضاء من حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الاخوان المسلمون، والذي كان حال على الاغلبية في مجلس الشعب والشورى[٢٨] في محاولة لتهدئة الازمة بين البلدين.

لكن مع كل الضغط من الداخل الأمريكي لوقف المساعدات عن مصر بسبب لازمة المالية العالمية وحاجة المواطن الأمريكي لهذه الاموال المنفقة على بلد مثل مصر لا يشارك الولايات المتحدة الأمريكية قيم الديمقراطية، لكن مصر تظل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية لاستمرار لمصالح بين البلدين والتعاون الأمني والاستخباراتي، ولعديد من الملفات المشتركة[٢٩]. وهذا ما بدأ سريعا – عقب ذلك التوتر– فقد لمع نجم الرئيس السابق محمد مرسي في الولايات المتحدة في نوفمبر٢٠١٢، حين نجح في الوساطة لوقف إطلاق النار بين الجانب الفلسطيني والجانبين الاسرائيلي في غزة، وفي مسعى لتخفيف حدة التوتر بين الطرفين، شكرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون – آنذاك – الرئيس المصري ورأت أن "الحكومة الجديدة اضطلعت بمسئولاتها". لكن مع عودة التوتر والصراع الداخلي في مصر حاولت واشنطن أن تبقى على الحياد ازاء تلك الصراع، وبالوقت ذاته هذا لم يمنعها من ايقاف المعونة الأمريكية، لاسيما العسكرية تجاه مصر لأنها كانت تثق بقدرات الجيش المصري لكونه "القوة الاكثر اعتدالا في مصر"[٣٠]. وبالمقابل كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل بحذر مع حكومة الاسلاميين لسريان اعتقاد لدى الإدارة الأمريكية مفاده أن الاخوان المسلمين يمتلكون قاعدة شعبية قوية يمكن أن تقلب موازين القوى في مصر. وكان من الصعب

على قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تبدل استراتيجياتها بسهولة بل من المتوقع أن تحاول تكييف الوضع القائم الجديد في مصر بما لا يعرقل مسار تلك الاستراتيجية. فالأهداف البعيدة تستقر مع إعادة توظيف أدوار الاطراف التي بني جزء من الخطة على اكتافها. وهنا يمكن لأمريكا أن تعيد صياغة الدور المنوط بالإخوان بحيث يؤدي إلى نتيجة ذاتها التي كان من الممكن أن يؤديها وجودهم في السلطة، وذلك بالنسبة للمصالح الأمريكية، ولاسيما إن كان المطلوب هو انهاك الدولة أو الضغط على اعصاب أي نظام حكم قادم في مصر لكي لا يتمرد على الدوران في الفلك الأمريكي، ولاسيما بعد تنامي النزعة إلى الاستقلال الوطني لدى قطاعات عريضة من الشعب والنخبة المصرية، لاسيما وأن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى مصر بأنها مفتاح للمنطقة العربية[٣١]. وعليه فأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تكييف الوضع والواقع الجديد في مصر بما لا يعرقل مسار تلك الاستراتيجية. فالأهداف البعيدة تستقر، مع إعادة توظيف ادوار الاطراف التي بني جزء من الخطة الأمريكية عليها.

لكن هنالك حقيقة لا يمكن انكارها وهي عدم الاتفاق في الرؤى بين مجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارة الخارجية أزاء التغييرات السياسية في مصر. فقد كان وزير الدفاع تشاك هيجل معارضاً لتعليق المساعدات العسكرية لمصر، في حين كانت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي قد عارضت المساعدات المقدمة إلى مصر، بل وطلبت من جون كيري عند زيارته إلى مصر في نوفمبر/٢٠١٣، التي كان من المقرر يصل عشية محاكمة مرسي، أن ينتقد الحكومة المصرية سراً وعلناً محاكمة مرسي كذلك طريقة فض اعتصام رابعة، الذي أثار رد فعل غاضب من قبل مجموعة من القادة الأمريكان. لكن كيري الذي لم يتفق مع سوزان رايس لإدارتها ملف مصر، ولم يتم التطرق لمحاكمة مرسي– على الاقل في العلن –، بل على العكس في المؤتمر الصحفي الذي عقده أثناء تلك الزيارة وصف العلاقات المصرية الأمريكية "بالصداقة" "وبالشراكة" وتعهد باستمرار التعاون مع الحكومة المصرية. وقد سعى جون كيري تطمين الشريك المصري بأن لا تغيير في التوجهات الأمريكية تجاههم، وجاء هذا من خلال

تصريحات كيري السابقة لزيارة مصر اكد فيها أن القوات المسلحة المصرية تسعى لاستعادة الديمقراطية، بعد أن "تدخلت بناء على دعوة الملايين في مصر"[٣٢]. والتباين في إدارة الملف المصري من قبل الإدارة الأمريكية أقل ما يمكن وصفه بأنه مربك، وهذا الإرباك كانت القوى السياسية المصرية تدركه بوضوح، وهذا ما بدا واضحاً من خلال رهان الاخوان المسلمين على الدعم الأمريكي لها، ولعل هذا أحد المبررات التي جعلت الرئيس السابق محمد مرسي يتشبث بالسلطة للحظة الاخيرة ظننا منه أنهم سيتدخلون لحماية نظامهم، وهذا ما أوردته بعض الصحف المصرية عن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن الرئيس السابق محمد مرسي قد قال له : ((أبلغه يوم ٣ يوليو٢٠١٣ بأنه لم يعد رئيساً للبلاد بعد أن رفضه الشعب في ٣٠ يونيو أن أمريكا لن تترككم)). وهذا الإدراك لم يكن من فراغ بل كانت هنالك اطراف عدة في واشنطن مناصرة للجماعة، لكن الإدارة الأمريكية تنطلق من منطلق براغماتي في سياساتها الخارجية[٣٣] إلى جانب الأسباب التي ذكرت سابقاً.

كذلك كان للدعم الخليجي، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، دوراً كبيراً في تغيير صبغة الانقلاب عن ما جرى في ٣/يوليو، فقد وفرت المملكة الدعم الاقتصادي والسياسي والرضا الاقليمي، وحتى القبول الدولي بتلك التغييرات لكن مع الاستقرار السياسي الذي شهدته مصر في ظل حكم السيسي، وولوجه في محاربة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء ساعد على إعادة المكانة الإقليمية المتميزة لمصر في المنطقة العربية والشرق الاوسط.

الخاتمـــــة

البحث في الموقف الأمريكي من التغيير في مصر يمتاز عن غيره من المواقف الأمريكية أزاء ما جرى من تغييرات في البلدان العربية قدر تميز العلاقة بين البلدين. فعلاقة بين البلدين وثيقة واساسها العمق الاستراتيجي طويل الامد بين البلدين، فمصر بكل ما تحمله من ثقل سكاني وحضاري وثقافي في العالمين العربي والاسلامي كانت دائماً مفتاح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وكانت دائماً سيدة الحلول الوسطى بين الأمريكان من جهة وبين العرب من جهة أخرى. وظلت مصر تعد الركيزة الثانية بعد اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكي في الشرق الاوسط، ولعل هذا ما يفسر سبب شمول كلاً من مصر واسرائيل بالمساعدات السنوية التي تقتطع من الخزانة الأمريكية لكليهما.

لكن تلك العلاقات الوثيقة والاستراتيجية بين الطرفين سرعان ما أصابها الفتور/أو أن صح التعبير الإرباك من لدن الأمريكان أزاء تلك التغييرات. فهنالك نوع من الغموض يحيط عملية التغييرات السياسية التي اجتاحت المنطقة، أو ما بات يطلق عليه "الربيع العربي" فهل ما جرى كان بموافقة أمريكية استجابة لفكرتها نحو الشرق الاوسط الجديد عبر ايجاد الفوضى الخلاقة لإعادة هندسة المنطقة من الجديد؟، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب هل كان مخطط أن يطال هذا التغيير حلفائها الاستراتيجيين. فإدارة الولايات المتحدة للأزمة المصرية لم يكن بمستوى التوقعات، فهو لا يعكس المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية – التي بدت مؤشرات تراجعها تظهر– كذلك عكست تلك الازمة حجم التباين داخل إدارة الرئيس اوباما تجاه التعامل مع التغيير في مصر، فالإرباك داخل مؤسسة الرئاسة كان واضحاً للعيان. لكن الحقيقة البازغة أن البراغماتية المحرك الاساس للسياسية الأمريكية، وأهمية مصر باختلاف التوجهات داخل واشنطن تبقى حجر الزاوية في الاستراتيجية العليا لأمريكا.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

١. جوديث س. بافيع، الشرق الاوسط عام ٢٠١٥ من منظور امريكي، ترجمة: احمد رمو، منشورات علاء لدين للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥، ص٦٧.

٢. ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الاقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص٦.

٣. ينظر في هذا: د. ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٨٠–٨٧.

٤. جوديث س. بافيع، مصدر سبق ذكره، ص٦٧–٦٨.

٥. د. عبد المنعم سعيد ،لماذا الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي؟، مجلة السياسية الدولية، العدد(١٣٤)، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١٤.

٦. د. زينب عبد العظيم محمد، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨١–١٩٩١، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٩، ص٣٠٧.

7. joel peters, can the multilateral middle east talks be revived?, middle east review of international affairs, no.4, vol3, 1999, p .(www. Mria , idc. as.II / archive) internet

٨. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٩٥–٩٧.

٩. عمار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشح الاني وتوقع الاتي قريباً، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد(١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤، ص ٣– ٣.

١٠. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر :تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار/٢٠١١، ص ٧٠.

١١. خالد كاظم أبو دوح، ثورة ٢٥يناير في مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/٢٠١١، ص ١١٩-١٢٠.

١٢. د.خيري عبد الرزاق جاسم، اثر التغيير في مستقبل النظم السياسية العربية، مجلة رؤية، العدد(١)،بغداد، ٢٠١٢، ص١٢-١٣.

١٣. ينظر في هذا: تحرير: د.يوسف محمد الصواني، د.ريكاردورينيه لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠٥-١٠٩.

١٤. د. سداد مولود سبع، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر، نشرة اوراق دولية، العدد١٩٨، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط/٢٠١١، ص ٢٨-٢٩.

١٥. طارق البشري ، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٠٧)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠١٣ ، ص ٩١.

١٦. د. محمد الصفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة .. حالة مصر، مجلة السياسية الدولية ،العدد(١٨٤)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل/٢٠١١، ص ٢٤.

١٧. ينظر في هذا: صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (١١٩٧٧)، ٢٠١١/٩/١٣.

١٨. لمزيد من التفاصيل، ينظر في هذا: تحرير: د. يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو رينيه لاريمونت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١-٢٣٥.

١٩. المصدر نفسه، ص ٢٣٥- ٢٣٦.

٢٠. وحدة تحليل السياسات في المركز، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ١٥/يناير /٢٠١٤. الانترنيت *http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc*

٢١. مصر ما بعد انقلاب ٢٠١٣، الموسوعة الحرة، ٢٠١٣. الانترنيت
http://ar.wikipedia.org/wiki/

٢٢. عمار علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١١– ١٤.

٢٣. حسين شاهين، حملة "تمرد": كارت احمر للرئيس!، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٦، بيروت، خريف/٢٠١٣، ص٢٤٤.

٢٤. ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو/٢٠١٤، ص٦.

٢٥. المصدر نفسه، ص ٧.

٢٦. د.منار الشوربجي، مداخل متشابكة: صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر ٢٠١١–٢٠١٣،مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٦)، القاهرة، ابريل/٢٠١٤، ص ١٠.

٢٧. نقلا عن : المصدر نفسه، ص ص ١٤،١٣،١٢.

– يقصد ببرنامج "مبادرة شراكة الشرق الاوسط"المعروف اختصاراً بأسم ميبى mepl تقدم منحا في اربعة مجلات هي الاصلاح السياسي، والاقتصادي ، والتعليمي ،ودعم المرأة. وفي العام ٢٠٠٤ صار من حق هيئة المعونة الأمريكية أن تشرف على الاموال المخصصة لدعم الديمقراطية في مصر بشكل مباشر، وكان هذا لبرنامج ينفذ عبر اشراف مباشر عبرالسفارة الامريكية، وخضع لاشراف مباشر من قبل وزارة الخارجية لامريكية، بمعن أن هذه المنظمات منظمات حكومية أمريكية.

٢٨. عمرو عبد العاطى، توتر محكوم:العلاقات المصرية –الأمريكية بعد ازمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية،العدد(١٨٨)، القاهرة، ابريل/٢٠١٢، ص١٣١.

٢٩ . المصدر نفسه، ص١٣٤.

٣٠. د.منار الشوربجي، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

٣١. عمار عل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠–٤١.

٣٢. د.منار الشوربجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

Political change in Egypt: A Study in the US position

Assistant Professor Dr. Sudad Maolood Sabea'a
Center for International Strategic Studies - Baghdad University

Abstract

Egypt acquired a distinctive outcome from the so-called "Arab Spring", where many has been led to discuss and study the nature of this change and its phases. In addition to the internal and external pressures that the great powers exposed on the political scene of Egypt. Not forgetting the real reason for this Change, some studies indicate that it was by an external motive which was planned for. The aim of that plan is there-for motion of the Middle East according to the American vision.

Due to the nature of the distinctive relationship binding the United States with Egypt, it was necessary for the U.S.A position to be present in the transformations witnessed by Egypt since 25 / January up till now. The U.S.A position was being divided from within at the first transition phase and the second one, or what has become known as the two revolutions as well. This division explains the confusion in the administration of the United States for the Egyptian crisis. However, the election of President Abdel Fattah al- Sisi in the mid of 2014, and the support of Saudi Arabia for this change made the American administration accept those changes, especially after the relative stability that the current government has been able to achieve.